*تقدُّم الفعل على الفاعل*

*بحث في النحو*

*إعداد/ منى السيد عوض إبراهيم*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*Mona\_aoud@yahoo.com*

***خلاصة—هذا البحث يبحث في تقدُّم الفعل على الفاعل.***

*الكلمات المفتاحية: الفاعل، الخبر، الجملة*

# ***المقدمة***

معرفة *أسس تقدُّم الفعل على الفاعل،* إن الاسم إذا تقدّم على الفعل جاز أن يُسند إلى غيره كما في قولنا: زيد قام أبوه، يعني في الأول قام زيد، قال أبو البقاء: "فإذا تقدم زيد جاز أن يُسند الفعل إلى غير زيد"، وإذا أعربنا قلنا: "زيد" مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و"قام" فعل ماضٍ، و"أبوه" فاعل، والجملة المكونة من "قام أبوه" في محل رفع خبر زيد*.*

1. *المقالة*

قال أبو البقاء: "وإنما اشترط فيه أن يتقدّم الفعل عليه لأربعة أوجه:

الوجه الأول: أن الفاعل كجزء من الفعل، قال: "لِمَ نذكره بعد"، ثم قال: "ومحالٌ أن يتقدم جزء الشيء عليه"؛ إذن هذا هو الوجه الأول في تقديم الفعل كشرط؛ لكي يكون ما بعده فاعلًا، أن الفاعل كجزء من الفعل، ولن يتقدّم الجزء على جزئه؛ إذن المسألة مسألة ترتيب، يأتي الفعل أولًا، ثم يأتي من بعده الفاعل وهو جزؤه، وجزء الشيء لا يتقدّم عليه.

الوجه الثاني: أن كونه فاعلًا لا يتصوّر حقيقة إلا بعد صدور الفعل منه، يعني: وهذا وجه وربما يكون لنا فيه كلام واعتراض، أبو البقاء يرى أن قول "قام زيد" لا يتصوّر هذا المعنى إلا بهذا النظم، فإن قلت: زيد قام، فلا يتصوّر أن زيد قام، هل يفكر في ذلك إنسان؟ إن المعنى واحد لكن بناء الجملة مختلف، قام زيد يفهم الناس منه أن زيدًا قام، زيد قام يفهم الناس منه أن زيدًا قام، ولكن بناء الجملة على الاسم خلاف بناء الجملة على الفعل، أبو البقاء يصر على أن المعنى لا يُتصور إلا إذا تقدم الفعل على الفاعل، ولسنا معه هنا.

الوجه الثالث: أن الاسم إذا تقدّم على الفعل جاز أن يُسند إلى غيره كما في قولنا: زيد قام أبوه، يعني في الأول قام زيد، قال أبو البقاء: "فإذا تقدم زيد جاز أن يُسند الفعل إلى غير زيد"، وإذا أعربنا قلنا: "زيد" مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و"قام" فعل ماضٍ، و"أبوه" فاعل، والجملة المكونة من "قام أبوه" في محل رفع خبر زيد.

قال أبو البقاء: "وليس كذلك إذا تقدّم عليه"، ولنا مناقشة هنا، يحاول أبو البقاء أن يوهمنا بأن تقديم الاسم على الفعل ممنوع؛ لأنَّ الاسم إذا تقدّم جاز أن يسند الفعل إلى غيره، هذا كلام يحتاج إلى إعادة نظر؛ لأنا إذا قلنا: "قام زيد" أسندنا القيام إلى زيد، وإذا قلنا: "زيد قام" أسندنا القيام إلى زيد أيضًا، فإذا قلنا: "زيد قام أبوه" أسندنا القيام إلى أبيه، وهذا مراد مطلوب لم يتسبّب من تقديم زيد على قام، إنَّما الذي بنى العبارة بناها على أن الذي قام هو أبو زيد، وليس بسبب أن زيدًا تقدّم على قام، فأُسند الفعل إلى غيره، وإلا فسدت اللغة برمّتها، وقلنا: احذروا أن تقدّموا الأسماء على الأفعال فإنها لو تقدّم عليها لجاز إسنادها إلى غير هذه الأسماء، هذا غير معقول، إن الذي يريد إسناد القيام إلى زيد أمامه سبيلان: إما أن يسنده باعتبار الفاعلية للاسم الظاهر الذي هو زيد، وإما أن يسنده باعتبار الفاعلية إلى ضمير المقدّم، يعني زيد قام، "زيد" مبتدأ، و"قام" فعل ماضٍ، والفاعل مستتر تقديره هو يعود على زيد.

إذن هناك إثبات للقيام إثبات يقتضي أن زيدًا قام، ولكن -ولكن ماذا؟- كما قال العلماء من قديم: إن قولك: زيد قام. أبلغ وآكد من قولك: قام زيد، وكأن سائلًا سألهم، وقال: لماذا؟ فأجابوا وقالوا: لأن قولك قام زيد. فيه إسناد الفعل إلى "زيد" مرة واحدة، ولكنك حين قلت: "زيد قام" تكون كأنك أثبتّ القيام إلى "زيد" مرتين: مرة بأن ذكرت زيد في بداية الجملة، ومرة بضميره الذي هو فاعل قام، فكأنك قلت: قام زيد قام زيد، وذلك بإسناد الفعل إلى زيد كقضية مفهومة زيد قام، ومن حيث الصناعة النحوية قام هو، فالفاعل ضمير يعود على زيد، فيكون هذا من باب التوكيد، هكذا نقول لأبي البقاء: ليس معنى أنَّ الاسم إذا تقدّم أن فعله يسند إلى غيره، ولكن المتحدّث أراد إسناد القيام إلى أبي زيد، هو يقصد ذلك بدليل أننا لا نستطيع أن نقول: "قام زيد أبوه" إلا على هذا المعنى.

فإذا قلنا: قام زيد فقد أسندنا القيام إلى زيد، لكن لا نقصد زيدًا، وإنَّما قصدنا أباه، فقلنا: قام زيد أبوه، فأصبح زيد فاعلًا من حيث الصورة اللفظية، وأبوه بدل:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| والتَّابِعُ المَقصُودُ بِالحُكمِ بِل | \* | وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَل |

فالمقصود بالحكم أبوه، إذا تقدم عليه زيد في قولنا: قام زيد أبوه فزيد توطئة وتمهيد، لكن ليس مرادًا، فإذا قدمنا وقلنا: زيدٌ صار مبتدأ، وقام أبوه أسند القيام إلى أبيه، والجملة برمتها مسندة إلى زيد.

الوجه الرابع: أن الفاعل لو جاز أن يتقدّم على الفعل لم يحتج إلى ضمير تثنية ولا إلى جمع، أي أنه لو جاز أن يتقدم على الفعل في نحو: قام الزيدان؛ إذن نقول: "الزيدان قام" هذا مراد أبي البقاء، لكن لا نقول ذلك، وإنما نقول: "الزيدان قاما"؛ إذن احتاج الفعل إلى ألف الاثنين بعد أن تقدم الفاعل الذي صار مبتدأ على الخلاف الطويل، كذلك الزيدون، تقول: الزيدون قاموا، ولا تقول: الزيدون قام؛ إذن الفعل يحتاج إلى واو الجماعة التي تعود على الزيدين أو على الزيدون على الحكاية.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ